

النخبة السياسية ودورها في عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي
-الإصلاح المؤسسي نموذجاً-

The role of the political elite in managing political reform in the Arab world: An example of institutional reform

بن عمار أمينة^{1*}، بوضياف مليكة²

¹كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسبية بن بوعلي -الشلف (الجزائر)-

"مخبر اصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة"، am.benamar@univ-chlef.dz

²كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسبية بن بوعلي -الشلف (الجزائر)-

"مخبر اصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة"، m.boudiaf@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/30

تاريخ الاستلام: 2023/03/20

ملخص:

تعتبر هذه الدراسة محاولة لتشخيص كل من متغيري النخبة والإصلاح السياسي، لاعتبارهما دعامتين أساسيتين يمكن من خلالهما فهم عمليات التحول التي تمس المجتمعات، الى جانب الاسهام في تفسير دور النخب السياسية في رسم مسار عملية اصلاح الانظمة السياسية العربية، من خلال تسليط الضوء على مؤشر الإصلاح المؤسسي كأحد المرتكزات التي تقوم عليها العملية الاصلاحية. فاذا كان الإصلاح السياسي الوسيلة التي يتم من خلالها ترسيخ برامج وخطط التجديد والتغيير، فان النخبة هي العصب المحرك لهذه العملية، والمسؤولة عن ادارتها بالشكل الذي تراه مناسبا، وذلك نظرا لقوة التأثير التي تملكها، والتي تخولها لتقديم مبادرات تتماشى مع أيديولوجيتها، فتسعى الى إعادة صياغة الواقع بهدف الوصول الى أفضل صيغة، تستطيع من خلالها ان تحفظ التوازن داخل المجتمع من جهة، مع ضمان استمراريتها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: النخبة، الإصلاح السياسي، الإصلاح المؤسساتي.

Abstract:

This study tries to diagnose each elite variable as well as political reform as two critical pillars for understanding the transformation processes that affect societies.

This essay discusses the role of political leaders in charting the course of the process of reforming the Arab political systems, as well as the institutional reform index. If political reform is the means by which programs and plans for renewal and change are consolidated, then the elite is the driving nerve of this process and is responsible for managing it in the manner it deems appropriate, owing to its power of influence, which allows it to present initiatives that are in line with its ideology. As a result, it attempts to reformulate Reality in order to find the best recipe for preserving societal inaction on the one hand, while ensuring its existence on the other.

Keywords: Elite, political reform, institutional reform.

*المؤلف المرسل: بن عمار أمينة. am.benamar@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

يعتبر موضوع النخبة السياسية من المواضيع الهامة التي استطاعت ان تجذب انتباه الباحثين والمفكرين في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية بشكل خاص، لسبب جوهري يتعلق بفكرة ان فهم المجتمعات ينطلق من فهم نخبتها، فالنخب على اختلاف تصنيفاتها تلعب دورا هاما في هندسة الخارطة السياسية التي تسير عليها الأنظمة، فهي المسؤولة عن مختلف العمليات الصادرة عن النظام السياسي بما في ذلك الإصلاح السياسي، الذي يعتبر من بين اهم المفاهيم التي افرزتها العمليات المتعلقة بدمقرطة الأنظمة السياسية، والذي ارتبط ارتباطا وثيقا باتجاهات النخبة السياسية، فأبرز ملامح الإصلاح ما هي في النهاية الا انعكاس لأفكار وتوجهات النخبة.

وتقدم الدول العربية نموذجاً خصباً لدراسة هكذا موضوع فقد قامت العديد من الدراسات برصد مظاهر النخب العربية وآليات تشكلها وممارستها في العالم العربي، حيث يعتبر المنظور النخبوي من بين أهم المداخل النظرية التي لديها القدرة على دراسة وفهم واقع الأنظمة العربية، خاصة عندما يتعلق الأمر بآليات ممارسة الحكم واحتكاره من قبل فئة معينة تحاول أن تضمن بقاءها، من خلال توظيف ما تملكه من قوة ونفوذ، معتمدة على عدة استراتيجيات تحاول من خلالها التكيف مع التغيرات البيئية الدولية كانت أو محلية، استجابة لمطالبات التغيير والتحديث، وخدمة لهدف الاستمرار في الحكم وعدم فقدان ثقة الجماهير، فبات مدخل الإصلاح السياسي من بين أبرز الآليات التي تعول عليه النخب السياسية العربية لتعزيز موقعها، وبرهنة نيتها في التغيير وإصلاح حال مجتمعاتها بما تقتضيه ضروريات العصر الحالي.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعالجة السؤال البحثي التالي:

كيف تساهم النخبة السياسية العربية في إصلاح مؤسسات الدولة؟ وماهي أبرز الآليات التي تعتمدها في ذلك؟

للإجابة عن السؤال البحثي تم تقسيم المقال كما يلي:

المحور الأول: قراءة في مدلول النخبة السياسية والإصلاح السياسي

المحور الثاني: دور النخبة السياسية في إدارة الإصلاح المؤسساتي: نماذج لبعض التجارب العربية.

2. قراءة في مدلول النخبة السياسية والإصلاح السياسي

تعتبر عملية ضبط المصطلحات من الضروريات المنهجية في كافة البحوث العلمية خاصة البحوث الإنسانية، لاعتبارها خطوة مهمة تساعد على فهم متغيرات الدراسة ورسم حدودها، خاصة عندما يتعلق الأمر بمفاهيم دينامية تقبل العديد من التأويلات وقد تتقاطع مع الكثير من المصطلحات المشابهة لها، من أجل ذلك تم تخصيص هذا المحور للتعريف بكل من متغير النخبة والإصلاح السياسي على النحو التالي:

1.2 النخبة السياسية:

قبل الخوض في تحديد مفهوم النخبة السياسية لابد من التعرف على ماهية النخبة بشكل عام ثم النخبة السياسية بشكل خاص، لاعتبار ان النخبة السياسية هي أحد تفرعات المنبثقة عن السياق العام لمفهوم النخبة.

النخبة:

"النخبة" يقابلها "Elite" في اللسان غير العربي، وهو مصطلح من أصل لاتيني، يعني الأقلية المنتقاة وأفضل جزء في الشيء، تعرض هذا المفهوم لمجموعة من التطورات وورد عنه تعاريف كثيرة، لكنه استخدم اول مرة في القرن السابع عشر من قبل التجار لوصف السلع المتميزة، ثم توسعت استخدامات المصطلح في القرن التاسع عشر ليتم تداوله من قبل المحللين السياسيين للإشارة الى الفئة المهيمنة والمسيطرة على الحكم، ثم توسع ليشمل جميع من يتصدر المشهد السياسي او غيره، او من يتأسس قمة الهياكل الأساسية المميزة للبنى الاجتماعية سواء كانت سياسية اقتصادية علمية فنية... الخ، نظرا لتمييزهم عن غيرهم وادراكهم لبواطن الأمور ويمكن تقديم مجموعة من التعاريف التي تناولت مفهوم النخبة -على سبيل المثال لا الحصر- على النحو التالي:

تعتبر كلمة النخبة من الأكثر الكلمات الوصفية التي تم الاستعانة بها في الدراسات السوسولوجية اذ انها تشير أي مجموعة او فئة مالكة للقوة، والنفوذ، والمؤهلات، والامتيازات وينتمي لهذه الفئة السياسيون أو القساوسة، والأذكياء والمجرمون، والناجحون، فهناك من وصفها على انها:

"مجموعة من الأفراد الذين يقودون المجتمع وهي بهذا المعنى مفهوم قديم ارتبط تاريخياً بالحاجة الى تنظيم ممارسة السلطة وعملية صنع القرار، فتجد على سبيل المثال أن افلاطون قد تعرض لفكرة النخبة، عند حديثه عن حكم الفلاسفة بوصفه أصلح أنواع الحكم" (حسين، 2018).

او هي:

"الشيء الأفضل ضمن مجموعة من الأشياء في الجماعة او بين أفراد مختلفين، وبهذا نتحدث عن نخبة الجيش او الفرسان او المجتمع، او مهنة ما او لحرفة ما" (Giovani, 1998, p. 03).

ثم بدأ صيت المفهوم بالانتشار بعد تبنيه من قبل العالم الإيطالي **فلفريدو باريتو** واستخدامه في الدراسات السياسية، الذي ينطلق في تفسيره للنخبة من فكرة التمايز والاختلاف، أي عدم المساواة في قدرات الأفراد إذ يجعل من هذه الفكرة مبدأً ثابتاً لتوصيف حالة انقسام المجتمع أو ما سماه بـ"التباين الاجتماعي" الذي ينظر إليه كحتمية حياتية لا مناص منها، ويذهب الى أنه يُمكن التمييز بين فئة عليا من الناس (النخبة) وأخرى دنيا (الجماهير)، من خلال تتبع التفاوت الموجود بين فئات المجتمع على المستوى الأخلاقي والفكري فيصبح بذلك مفهوم النخبة يدل على الفئة الأكثر قوة وتميزاً في مجالها، سواء كان ذلك في الرياضيات أو الموسيقى أو الطباعة... الخ ومهما كانت طرق تفوقها سواء كانت بطرق شرعية أو غير شرعية، بما يفتح المجال أمام جماعة ما تمثل أقلية لاحتلال مكانة اجتماعية عالية (توماس، 1988، الصفحات 6-7).

كما تُعرف النخبة بأنها:

"جماعة صغيرة داخلية في نطاق الطبقة السياسية في المجتمع خلال مدة زمنية معينة، فهي تشمل كبار الموظفين والإدارات العليا، والقادة العسكريين، وفي بعض الأحيان الأسر ذات النفوذ السياسي كالأُسرة الأرستقراطية أو الملكية، هذا فضلاً عن أصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى"

حيث يشير هذا المصطلح في معناه العام الى جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين وتمثل النخبة أكثر الطبقات هيبةً واثراً، أي الفئة العليا في أحد ميادين التنافس، إذ ان النخبة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس الى غيرهم، ما يجعلهم قادة في ميدان معين، بذلك يُمكن أن تميز مجموعة من التصنيفات للنخبة مثل: نخبة سياسية، نخبة بيروقراطية، نخبة في الفن، نخبة علمية، نخبة اقتصادية الى غير ذلك من الميادين

-في إطار ما يعرف بتعدد النخب- (حسين، 2018، صفحة 06).

بناء على مجموعة التعاريف الواردة أعلاه يمكن وصف النخبة على انها فئة قليلة من الناس متفوقة في مجال تخصصها تتميز بصفات خاصة قد تكون عقلية، روحية، مادية، أخلاقية، جسمانية تمكنها من فرض وجودها وممارسة التأثير على عامة الناس، كما انها ليست محددة في صنف واحد بل يمكن ان تأخذ عدة تصنيفات وفقاً للمجال الذي تنشط فيه فقد تكون النخبة من السياسيين او من رجال الدين او الاقتصاديين او حملة الشهادات العليا كما قد تكون مزيجاً من كل هذه الشرائح، وتعمل هذه الأقلية المفلترة على شغل مناصب حساسة في مؤسسات الدولة او التأثير عليها واستغلالها بما يتماشى مع مصالحها، نظراً

لقدرتها على رسم قواعد اللعبة السياسية، وبالتالي التأثير على الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي، ممارسة الديمقراطية او ممارسة التسلط خدمة لهدف استمرارها في ممارسة السلطة.

النخبة السياسية:

يرى الكثير من المفكرين بداية من أفلاطون وصولا الى الوقت الراهن ان النخبة السياسية هي العصب المحرك لمختلف الممارسات السياسية والاجتماعية والعقل المدبر لها، وتختلف وضعيتها ومكانتها من مجتمع لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى، فقديمًا كانت سلطتها مطلقة وعلاقتها بالنخب الأخرى هي علاقة سيطرة وهيمنة، ونادرا ما تشارك السلطة والحكم (علي أسعد وطفة، 2015، صفحة 35) وتتغير مكانة وأهمية النخبة السياسية وفقا للمتغيرات التي تحدث في المجتمع، كما تتشكل هذه النخبة من فئات اجتماعية متقاربة، رغم بعض اختلافاتها الإيديولوجية والسياسية، وتأتي عبر سبل مختلفة ومتعددة؛ تتأرجح بين الوراثة والقوة، التعيين والتزكية تارة وبين الانتخاب تارة أخرى (لكريني، 2008).

وتعرف أيضا على انها مجموعة الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات التأثير السياسي في عملية رسم السياسة العامة وصنع القرار السياسي، وتضم قيادات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ودرجة تأثيرها مرهون ب: بنية النظام السياسي، تجانس النخب ومدى اتفاقها على الخطوط العامة للسياسة الداخلية والخارجية، واصل تكوينها، حيث تزداد قوة تأثيرها كلما ازدادت درجة مؤسسية النظام السياسي وفعالية مؤسسات اتخاذ القرار، لاعتبار ان النخبة تحتل مكانة مهمة في هذه المؤسسات (هرمز، 2015، صفحة 84).

او هي أقلية تتولى مقاليد الحكم، تتشكل من زعماء الأحزاب السياسية ورؤساء الحكومات والوزراء وأعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ (علاق، 2017، صفحة 177)، وهناك من يصفها على انها الأقلية الحاكمة والمحتركة لأهم المناصب الاجتماعية والسياسية، ويدها مقاليد الشأن السياسي وتتولى مهمة قيادة الاغلبية (طيبيل، ديسمبر 2017، صفحة 156).

وأورد ميتشل جينكن مفهوم النخبة السياسية في قاموس علم الاجتماع معرفا إياها على انها:

"جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرها وسيطرتها في شؤون المجتمع حيث تتألف في هذه الجماعة أقلية حاكمة يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة وفقاً لمعيار القوة والسلطة والنفوذ والتأثير في المجتمع... وذلك نظراً لما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتأثير داخل المجتمع الأمر الذي يقودها لقيادته" (علي أسعد وطفة، 2015، صفحة 35).

أما بوتومور فيرى أن النخبة السياسية أنها مجموعة الأفراد التي تمارس السلطة السياسية داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وتضم هذه النخبة كلا من: أعضاء الحكومة، القادة العسكريين، النواب البرلمانيين، المستثمرون، رجال الأعمال الكبار وبعض العائلات ذات النفوذ السياسي، الموظفون الإداريون السامون... (لكريني، 2008).

من خلال هذا الطرح يمكن القول أن النخبة السياسية هي سيدة أو رائدة النخب بمعنى أنها "نخبة النخب" فهي عصب المنظومة السياسية وتملك من القوة والتأثير ما يخولها للقيادة والتأثير حتى على مجتمع النخب وليس فقط الجماهير.

2.2 الإصلاح السياسي:

في الحديث عن المعنى اللغوي للإصلاح يقول المفكر محمد عابد الجابر "لا تسعفنا المعاجم العربية القديمة بأي تعريف للإصلاح غير قولها الإصلاح ضد الفساد، وإذا بحثنا عن معنى الفساد ردتنا للإصلاح بقولها الفساد ضد الإصلاح" (الجابري، 2001)، فأغلبية المعاجم العربية تجتمع على أن جذر إصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح، والذي يعني تغيير حالة الفساد فيقال هذا الشيء يصلح لك أي يوافقك ويحسن بك، ويقال صالح لكذا أي فيه أهلية للقيام به (الجابري، 2001، صفحة 17)، "وإذا كان الفساد هو التلف والعطب في الأمور والانحلال في المجتمع، فإن الإصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب وزوال العداوة والخصومة والشقاق والتخفيف من حدة الصراع فيه" فلفظة إصلاح تقابلها كلمة *réforme* بالفرنسية أو *reform* بالإنجليزية وهي كلمة مركبة متبوعة باللاصقة "re, ré"، التي تفيد معنى الإعادة، و"form, forme" تعني الشكل أو الصيغة، ليصبح معناها العام إعادة الشكل أو إعادة الصيغة أو إعطاء صورة أخرى (الجابري، 2001، صفحة 17).

فمفهوم الإصلاح في المرجعية الأوروبية يرتبط بفكرة "الصورة والمادة"، فالفكر اليوناني القديم يعطي أهمية للصورة، فالمادة في تصورهم هي الحالة الأولية لموجودات الأرض التي ليس لها شكل، فهي مثل الشمع يمكن ان يأخذ أي صورة، فالشكل الجميل او القبيح يكون على مستوى تشكل الصورة، ليصبح الإصلاح وفقا للمنظور الأوربي يرتبط مباشرة بفكرة تغيير الصورة حيث يعتبرون ان الدولة هي صورة لمادة السكان، ويرون ان الإصلاح في أي مجتمع يجب ان يوجه أولا الى الدولة، في حين ان المرجعية الإسلامية تربط الإصلاح بحدوث فساد في الشيء "مادة وصورة" وتدعو الى الرجوع به الى الأصل الذي وجد فيه قبل افساده فعلى سبيل المثال (الجابري، 2001، صفحة 19):

في حالة تعطل سيارة يتم اخذها الى الميكانيكي لأجل اصلاح العطل الذي طرأ بها واعادتها الى أصلها السابق أي اصلاح حالة الفساد التي حلت بها، هذا السياق سيؤول الى المعنى العربي للإصلاح الذي يقابله في اللغة الأجنبية repair/réparer، وليس reform/reformer، فاللفظة reform تعني إعطاء السيارة شكلا جديدا اخر غير الشكل التي هي عليه وهذا غالبا ما يكون نحو الأحسن، وهي الأقرب للفلسفة الاوربية للإصلاح.

اما في مدلوله الاصطلاحي فهو:

"التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج" (بلقزيز، 1998، صفحة 13)، او حسب الموسوعة السياسية فهو:

"تعديل او تطوير غير جذري في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية دون المساس بها والإصلاح -خلاف للثورة- ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام فهو أشبه بإقامة دعائم الخشب التي تمنع انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة او تأخيرها" (كبيالي، 1985، صفحة 206).

وجاء في برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية، على انه تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقا عاما للدستور، وسيادة للقانون وفصلا للسلطات وتحديد العلاقات فيما بينها (سمير، 2018، صفحة 14).

كما عرفه امين مشاقبة وشملان العيسى بأنه عملية تطوير وتعديل جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستناداً لمفهوم التدرج، وهو أيضاً تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً، إقليمياً ودولياً (بابوري، 2017، صفحة 03).

من خلال ما تم عرضه يمكن تقديم تعريفاً للإصلاح السياسي على النحو التالي:

هو محاولة للتغيير والتحسين نحو الأفضل بغية التأقلم والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة، فهو عملية تمس بنية المؤسسات السياسية ومهامها وسلوكياتها وأساليب عملها بواسطة الآليات القانونية من داخل النظام السياسي، وهذه الإصلاحات يمكن ان تكون إيجابية كما يمكن ان تكون سلبية، قد تخضع لإملاءات داخلية او خارجية، وغالبا ما تأتي كردة فعل نتيجة حدوث أزمات او ظهور حالة فساد ونادرا ما تأتي كمبادرة ذاتية من النظام في إطار قرارات وقائية استباقية معالجة للنقائص التي يعاني منها المجتمع والنظام السياسي، ويتميز بكونه:

- مجموعة من التعديلات الجزئية التي تحاول الإبقاء على الأصل دون المساس بالمبادئ العامة.
- عملية تحاول الانتقال من وضع سيئ الى وضع أفضل.
- لا يقتصر على الجانب السياسي فقط بل قد يأخذ ابعادا مختلفة كالبعد القانوني.

3. آليات النخبة السياسية في إدارة الإصلاح المؤسساتي: امثلة عن نماذج عربية

يتطلب بحث موضوع الإصلاح السياسي دراسة تحليلات النخبة السياسية ودورها في اتخاذ قرارات إصلاحية ذو بعد سياسي تنموي ينقل المجتمعات العربية من حالة أحسن عن سابقتها، لذلك كان لابد من تتبع وظائف ومهام النخبة السياسية وكيف تساهم في الوصول الى الأهداف الكبرى لعملية الإصلاح السياسي كتلك المتعلقة بالتحول الديمقراطي.

وعليه سيحاول هذا المحور معالجة دور النخبة السياسية ومساهمتها في تفعيل عملية الإصلاح السياسي من خلال دراسة مؤشر الإصلاح المؤسساتي واسقاطاته في الوطن العربي، فغالبا ما تتم عملية الإصلاح السياسي بناء على خصوصية كل بلد استنادا الى طبيعة نظام الحكم فيه وتوجهات قادته، شدة المعارضة، درجة الضغط الداخلي والخارجي، الأمر الذي يؤدي بالنخبة السياسية او النخبة الحاكمة الى إعادة

النظر في سياساتها واجراء إصلاحات تمس المؤسسات السياسية وفقا لما تفرضه مقتضيات البيئة المتواجدة فيها، ويمكن تلخيص اهم طرق النخبة السياسية في الإصلاح المؤسساتي في العالم العربي على النحو التالي:

1.3 الإصلاح المؤسساتي دون مشاطرة السلطة:

تلجأ النخبة السياسية الحاكمة لاتباع هذا النموذج لإدخال الإصلاح للمؤسسات الرسمية، وهو يقوم على فكرة المحافظة على الحكم وعدم تقاسمه ومشاركته، مع إرضاء القوى المطالبة بالتغيير سواء كانت داخلية او خارجية، بحيث يتم تمويه المعارضة واغراءها للانضمام الى اللعبة السياسية، فتكون فرصة نجاحهم فيها ضئيلة، لكن المعارضة تقبل بهذا العرض رغم إدراكها لذلك، الا انها تبقى متمسكة بأمل انها سوف تكتسب القوة اللازمة لمواجهة النظام الحاكم والضغط عليه في الوقت المناسب (ميشيل دل، 2007، صفحة 10).

البحرين نموذجاً:

تعتبر البحرين من النماذج التي اعتمدت أسلوب اصلاح المؤسسات دون نقل أو مشاركة السلطة فمنذ سنة 1999 استلم الملك حمد الحكم، بعد خمس سنوات من الاضطرابات لازمت البلاد، سببها الشيعة الذين يشكلون 70% من التركيبة السكانية، وذلك بسبب تمهيشهم سياسيا واقتصاديا. قدم الملك حمد مجموعة من الوعود في سبيل تحقيق إصلاحات واسعة وبناء سلطة جديدة مستقلة عن سلطة عمه، وحاول تغيير هيكل النظام السياسي، فبعد فترة وجيزة من توليه السلطة حول بلاده الى ملكية دستورية مع تنصيب نفسه ملكاً، وعمل على الحد من التوترات العنيفة بين أبناء الأغلبية الشيعية والأقلية السنية، ونال دعماً واسعاً في استفتاء جرى سنة 2001 حول اعتماد ميثاق وطني توعد فيه بعودة الحياة البرلمانية التي توقفت منذ 1975، صدر الدستور الجديد سنة 2002 الذي أعاد بث الحياة في البرلمان لكن بصلاحيات اقل مما كان يتمتع بها في الدستور القديم، مع استحداث مجلسا اعلى في البرلمان الذي يعين اعضاءه وله صلاحيات أكبر، الى جانب الغاء قوانين الطوارئ، والأمن الخاص، والعفو عن نشاط المعارضة ، كما أصدر قرارات تضمن الحق في تكوين الجمعيات والتعبير والمشاركة لجميع البحرينيين (Hawthorn, 2004, p. 11) في المقابل رددت الجمعيات السياسية شعارات مقاطعتها للانتخابات التشريعية لسنة 2002 بسبب رفضها لهذه الإصلاحات، ما عدا جمعية "الوفاق" (أكبر قوة ضمن التيارات الشعبية) التي قررت المشاركة في

الانتخابات التشريعية لسنة 2006 املا في اكتساب الأغلبية البرلمانية، الا ان النظام الحاكم حرم الوفاق من هذا الفوز من خلال التلاعب بتقسيم الدوائر الانتخابية مع محاولة الملك اجراء تغيير في تركيبة السكان من خلال منح الجنسية لعمال العرب السنين القادمين من سوريا والأردن، وحتى للأفراد السنّة القادمين من شبه القارة الهندية، بهدف تقليص حظوظ الوفاق، وجاءت نتائج بفوز الأحزاب السنية بالأغلبية البرلمانية وتحصل الوفاق على 17 مقعداً من أصل 40، فتمكن من الدخول البرلمان، الا انه اصطدم بواقع صرامة اللوائح التنظيمية للبرلمان ونقص خبرته السياسية فبدأ يلجأ لأسلوب الانسحاب من الجلسات، الا ان الحكومة حافظت على تفوقها وقدرتها على تمرير القرارات والقوانين حتى في ظل غياب كتلة الوفاق وذلك نظراً لتوفر النصاب، وبذلك تحول نواب الوفاق من نواب معارضة الى نواب خدمات مع ممارسة طقوس الاحتجاجات من جلسة لأخرى (خلف، ديسمبر 2008).

لا يمكن انكار الخطوة التي قام بها الحاكم بنية الإصلاح خاصة وانها عززت من ممارسات حقوق الانسان والحريات المدنية، الا انها تبقى مجرد مبادرات تجميلية، لأن الإصلاح المعتمد من أعلى الهرم لا يوحى برغبته عن الاستمرار في هذه الخطوة خاصة في ظل التوترات التي تشهدها منطقة الخليج بعد حرب العراق والتهديدات التي تشنها ايران على الأنظمة السنية، الأمر الذي يجعل النخبة الحاكمة أكثر حذراً نحو تبني سياسة مشاركة السلطة، فرغم تمكنها من احتواء المعارضة في الوقت الراهن الا ان هذه القصة لا زالت بعيدة من نهايتها في ظل استمرار الوفاق في الضغط للحصول على حقوق أكبر (ميشيل دل، 2007، الصفحات 11-12).

انطلاقاً من هذا النموذج يمكن القول ان النخبة السياسية في البحرين قد قامت بإحداث إصلاحات تحسب لصالحها من خلال استحداث مؤسسات جديدة وفتح المجال امام المشاركة السياسية، اما عدم نجاح "الوفاق" في الوصول للحكم او المشاركة فيه قد يعود الى سبب انه قد قرر الدخول في اللعبة السياسية وفقاً للقواعد التي وضعتها النخبة الحاكمة، املاً في اكتساب القوة والنفوذ وفرض وجودهم عندما تتاح لهم الفرصة. اما النخبة المضادة (المعارضة) فقد تم اختراقها وصارت مشتتة بسبب الانقسامات التي حدثت حول المشاركة

من عدمها في الانتخابات، الأمر الذي عزز من قوة الحاكم الذي استطاع ان يبني برلمانا من اغلبيه سنیه ومعارضة منشقة.

2.3 اصلاح البنية الاجتماعية دون اصلاح المؤسسات:

يقصد بهذا النوع من الإصلاح أحداث تغييرات حقيقية من اعلى الهرم لكن دون المساس بالمؤسسات السياسية، فهناك برامج إصلاحية تبادر بها النخبة تقوم من خلالها بإصلاحات جدية في جميع النواحي التي يكون لها أثر فوري ومباشر على الحياة الاجتماعية وعلى حياة المواطنين مثل حقوق الانسان، الحريات الشخصية، إصلاحات اقتصادية، إصلاحات ثقافية في المقابل ترك البنية المؤسساتية دون أي تغيير يذكر، وتعتبر السعودية والمغرب من أبرز الدول التي تعتمد هذا النوع من الإصلاح.

المغرب نموذجا:

بداية من تسعينات القرن الماضي قامت المغرب بعمليات إصلاحية ثابتة بوتيرة بطيئة خلال حكم كل من الملك الحسن الثاني بن محمد بن يوسف العلوي وابنه محمد السادس، أدت الى تحسين حالة البلاد في مجال حقوق الانسان والاهتمام بقضايا العنف، مع اجراء تحسينات في مجال الأحوال الشخصية والعائلية إضافة الى السماح بالمشاركة في الانتخابات وفتح المجال امام حزب العدالة والتنمية لخوض السباق الانتخابي هذه التغييرات جعلت البلاد أكثر انفتاحا خاصة وانها اتخذت طابع الديمومة والاستمرارية، فقد تواصلت حملة الإصلاحات لتمس المجال الاقتصادي والتنموي الا انها لم تحدث أي تغييرات سياسية، فخلال انتخابات 2007 باءت التنبؤات على ان البلاد ستبلغ معلما سياسيا مهما، فقد كان من المتوقع ان يحصل حزب العدالة والتنمية على أكبر عدد من الأصوات لكن النتائج جاءت عكس التوقعات حتى انه لم يدعى للمشاركة في الحكومة الائتلافية الجديدة، فالسلطة باقية دائمة في يد الملك، فالإصلاح في المغرب لم يقصد به يوما الوصول الى الديمقراطية بل الى بيئة أكثر ليبرالية والى حكم افضل، فالمغرب يبرز أهمية تحقيق هذين العنصرين مع توضيح الحدود التي تقيد أي اصلاح قد يمس الحكم (ميشيل دل، 2007، صفحة 16).

انطلاقا مما تقدم نستنتج ان هذا نوع من الإصلاح استطاع ان يقدم فكرة عن كيفية التغيير من الأعلى، فالنخبة الحاكمة تحاول ان تقدم إصلاحات من شأنها تغيير حال المجتمعات وإدارة التحول

الاجتماعي، لكن دون المساس ببنية المؤسسات الرسمية حفاظاً على استمرارية حكمهما وسلطانها، وربما يعود سبب هذا الامتناع عن احداث تغييرات سياسية الى طبيعة نظام الحكم الملكي الذي يقوم على فكرة التوارث فالتوجه نحو الانفتاح السياسي سيؤدي تلقائياً الى السير نحو نظام ديمقراطي الذي من بين اهم خصائصه التداول السلمي على السلطة، انتخابات نزيهة، المشاركة السياسية... الخ الأمر الذي يتنافى وطبيعة الحكم الملكي.

3.3 القبول بالمعارضة والمجتمع المدني:

ان واقع الحال يشير الى ان جميع الحكومات في كافة بلدان العالم مهما اختلفت خصائصها، ترغب في الحد من تأثير المعارضة، او بالتعبير الأصح انها اذعنت لوجودها وليس كل الدول التي تقبل بوجود أحزاب سياسية متعددة تقبل حقيقة بوجود معارضة سياسية بصدق، والدول التي أجبرت على قبول المعارضة في ظروف غير مواتية تسعى دائماً الى تحرير نفسها منها عندما تتحسن الظروف.

فقلة من الدول العربية التي تتم فيها عملية الإصلاح من قبل النخبة الحاكمة تقبل بشرعية القوى المعارضة فنظام الحكم في مصر مثلاً يتدخل فوراً في تشويه أي حزب سياسي يتوقع ان يكون له دور ذا شأن كما حدث في الكويت ان أجبرت العائلة الحاكمة على الاعتراف بسلطة عائلات التجار وبالتالي تشكيل برلمان منتخب، دون ان يتخلى أي فرد من العائلة الحاكمة على فكرة التخلص من هذا البرلمان، ولا تزال العديد من الدول العربية ترفض وجود أي معارضة سياسية فمثلاً سوريا لا تسمح بقيام أي حزب غير الأحزاب التابعة لحزب البعث الحاكم.

فالسياسة التي تتبعها الدول تتمثل في احكام السيطرة على أي عملية إصلاحية، فالإصلاحيون المتواجدون في الحكم لا يرحبون بفكرة فتح المجال امام معارضة غير مقيدة، ويبرون الحدود التي يرمونها امام المعارضة او المنافسين بحجة انهم غير مسؤولين وضعفاء، وهي حجة واهية لتغطية قناع القمع المفروض ان ضعف المعارضة يسهل من عملية السيطرة على المعارضة وضمها الى اللعبة السياسية بطرق سلمية غير تهديدية بدلا من حظرها، لكن لا بد من الإشارة ان هذا الزعم يتضمن جانبا من الصدق فالإصلاحيون من النخبة الحاكمة غالباً ما يكونون اكثر مرونة وتفتحاً من المعارضة فمثلاً: لولا ضغط الحكام بشدة على بعض

الجماعات الإسلامية لما فازت النساء بحق التصويت في الكويت، المعارضة التي لا تتوقع ان تصل السلطة تأخذ مواقف متطرفة او معاكسة للسلطة الحاكمة اتجاه قضايا معينة بغية كسب الاهتمام الشعبي، كما ان الكثير منها غير ديمقراطية في ممارستها حالها حال النخبة الحاكمة؛ حيث تسيطر عليها فئة صغيرة لمدة زمنية طويلة دون ان تحاول تجديد نفسها، في نفس الوقت لا يمكن للإصلاحيين التخلي تماما عن المعارضة لأن الأمر سيتنافى مع فكرة الإصلاح والتغيير كما سيظهر انهم يميلون الى القمع، كما انهم يدركون في نفس الوقت ان بعض منظمات المجتمع المدني ضمها يعود بالفائدة لتنفيذ البرامج الإصلاحية (ميشيل دل، 2007، الصفحات 17-27)

لذلك تسعى بعض الدول الى ضم ناشطين في المجتمع المدني في مؤسسات شبه حكومية بهدف كسب المصداقية وحشد المعارضة ومجموعات المجتمع الأهلي خلف البرنامج الإصلاحي الذي تتأسسه الحكومة، لكن غالبا ما تكون الثقة بين الطرفين هشة، لاعتبار ان هذه المجموعات لطالما حاول النظام الحاكم تهميشها وتخويفها وتقويضها وحتى الغاءها، فالإصلاحيون يجدون أنفسهم امام حتمية ضم المعارضة والمجتمع المدني لإدراكهم ان جهود الإصلاح الموجهة من قبل الحكام تكون جوفاء في غياب التنوع في وجهات النظر المقدمة من قبل المجتمع، لكنهم في نفس الوقت يخشون من تداعيات قيام معارضة قوية، فيعملون على ضمها وقبولها لكن في إطار حدود تكبح أي شكل من اشكال التفوق او اكتساب القوة مثل عدم السماح للمعارضة بالفوز بالأغلبية البرلمانية (ميشيل دل، 2007).

اليمن نموذجاً:

أجبرت الحكومة اليمنية على قبول المعارضة تفادياً لخطر تقسيم البلاد التي تم توحيدها بصعوبة، حيث اتحدت الجمهورية العربية اليمنية في الشمال والجمهورية الديمقراطية الشعبية اليمنية في الجنوب وتم الإعلان عن قيام التعددية الحزبية في اليمن بشكل متزامن مع إعلان الجمهورية اليمنية في 22 من مايو/أيار 1990 وتعزز ذلك بصدر القانون المنظم للأحزاب الصادر بتاريخ 16 من أكتوبر 1991، اذ بلغ عدد التنظيمات والأحزاب السياسية التي أعلنت عن نفسها في السنوات الأولى للتجربة الديمقراطية أكثر من 46 حزباً وتنظيماً سياسياً لعبوا دوراً مهماً في المشهد السياسي، فقبل 1990 كانت الأحزاب السياسية في اليمن تنشط في

إطار من السرية خوفاً من الملاحقات الأمنية، باستثناء حزب المؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي منه والحزب الاشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي من اليمن، لكون نظام الجنوب أو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حينها كان حكمها يخضع للحزب الواحد وفق النمط الاشتراكي (الطاهر، 2019)

كان الشمال المحافظ مدعوماً من الغرب، أما الجنوب مدعوماً من الاتحاد السوفياتي، إلى غاية التوقيع على اتفاقية الوحدة بين حزب المؤتمر الشعبي العام في الشمال والحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، ونظراً لعامل التوحيد فإنه أصبح وجود حزبين سياسيين على الأقل أمر غير قابل للتفاوض أو الإلغاء، وبعد مدة من التوقيع على الاتفاقية بادر مناضلون سابقون في حزب المؤتمر الشعبي العام بتشكيل حزب الإصلاح الإسلامي كمحاولة منهم لكسب أصوات المؤيدين لحزب الاشتراكي اليمني في دعوة منهم إلى تبني نموذج المحافظة الدينية، ورغم تبني خيار التعددية إلا أن الحزبين المسيطرين حرصاً على الاحتفاظ بسلطتهم وعدم مشاركتها إلى غاية 1994 حيث تأزمت الأوضاع من جديد ودخلت البلاد في حرب أهلية، برز بعدها الشمال كجزء مسيطر على البلاد نظراً لاحتوائه على أكبر عدد من التركيبة السكانية، وخسر الحزب الاشتراكي نفوذه في الوزارة وخسر نصيبه المتساوي من الحقائق الوزارية مع حزب المؤتمر الشعبي بسبب تراجعته عن الالتزام بالوحدة واستمرت سيطرة حزب المؤتمر مع تزايد عدد مقاعده في البرلمان، مع الإبقاء على تواجد الحزب الاشتراكي رغم النكسة التي تعرض لها، وظل وجود المعارضة مستمراً في النظام اليمني؛ ففي 1997 أعلن حزب الإصلاح انسحابه من الحكومة وتحويله للمعارضة، وفي سنة 2003 شكل حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي وبعض الأحزاب الصغيرة ائتلاف ضد الحزب الحاكم، وبهذا سمح الحزب الحاكم الذي يملك الأغلبية البرلمانية الساحقة وكل أدوات القوة والسيطرة بقيام معارضة بدلا من القضاء عليها، نظراً لضعف الدولة، ولكون حزب الإصلاح ذو جذور قبلية عميقة، أي أن النخبة الحاكمة قد أدركت أن الإصلاح الذي يشرف عليه من الأعلى يتلاءم مع السماح بوجود معارضة دون مشارقتها السلطة (ميشيل دل، 2007، الصفحات 19-20).

4. خاتمة:

ختاما للحديث يمكن القول ان الإصلاح بمختلف ابعاده عملية حضارية بالدرجة الأولى لا بد من الخوض فيها من اجل تغيير الواقع الراهن السيئ بواقع أفضل، فهو الطريق نحو مستقبل واعد يتم فيه الانفتاح السياسي، والتسليم بوجود نخبة تتحكم في برامج الإصلاح أمر طبيعي في المجتمع الإنساني، فهي القائد المفكر والموجه لمختلف العمليات المرتبطة بالتغيير والتأثير، لكن تظل هناك أسئلة حول الاتجاه الحقيقي لهذه النخبة ونواياها بخصوص إحداث التغييرات المرجوة.

فبناء على مجموعة النماذج الإصلاحية التي اقترحتها الدراسة، يتضح ان عملية الإصلاح المؤسساتي كانت عبارة عن مبادرات تباشر بها النخبة من اعلى هرم السلطة، ويتم ابطالها من قبل النخبة نفسها بممارستها لإجراءات ثانية متناقضة، فالنخب السياسية لنماذج الدراسة، على إدراك تام ان تبني أي اصلاح حقيقي يعني بالضرورة الغاء وجودها لصالح صعود نخبة جديدة، فهي تخشى ان تصدر إصلاحات قد تمس الحدود التي رسمتها لنفسها، لتبقى مسألة الإصلاح السياسي في الدول التي شملتها الدراسة تعتمد على احتمالين؛ الأول هو تبني إصلاحات تؤثر على الهياكل المؤسسية من الناحية الفنية دون إضفاء روح الديمقراطية المعمول بها في الغرب والتي من اهم مظاهرها التداول السلمي على الحكم ومشاركته مع مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية، اما الثاني هو تبني إصلاحات حقيقية تتناسب مع درجة الضغط الدولي والمحلي مع تحمل ضريبة خسارة السلطة لصالح النخبة الصاعدة في اطار ما يعرف بدوران النخب.

وبناء على ما تقدم تم من خلال هذه الدراسة التوصل الى النتائج التالية:

- وجود النخب في المجتمعات ضرورة حياتية لا بد منها، فعامه الناس من الجماهير تحتاج الى فئة بارزة لديها القدرة على التنظيم والتوجيه وتحديد التوجهات العامة للنظام وفقا لما تقتضيه الحاجة.
- ممارسات النخبة تبقى مرهونة بمدى قوة او ضعف المجتمع، فعندما تكون القاعدة الشعبية واعية، هيئات المجتمع المدني مستقلة عن السلطة وتمارس دورها الرقابي، مع وجود معارضة قوية تتمتع بمواصفات تحولها لتكون بديلة عن النخبة الحاكمة -بمعنى وجود توازن في القوى بين النخبة والنخبة المضادة-، يحتم على النخبة الحاكمة خدمة الصالح العام واحداث التغيير المطلوب منها.

- نجاح الإصلاح السياسي لا يقتصر على الاهتمام بالمؤسسات دون الاهتمام بإصلاح الافراد ورفع مستوى الوعي والمشاركة السياسية، فتح المجال امام التعددية السياسية، واستقلالية المجتمع المدني.
- الإصلاح السياسي لا بد ان يبدأ من النخبة نفسها من خلال تقبلها فكرة التداول على السلطة وتجديد أساليب العمل، فالنشاط المؤسسي يشترط أحياناً ذهنيات جديدة أكثر دراية وفهما للواقع الجديد خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يعيشها العالم اليوم.
- نجاح الإصلاح السياسي مرهون بمدى الالتزام بمبدأ ابتكار نماذج إصلاحية محلية نابعة من بيئة الدولة نفسها وعدم الاكتفاء بتقليد الغرب وجلب أفكار ونماذج دخيلة وغريبة عن الخصوصية العربية، فالإصلاح المؤسساتي باتباع الطرق الأجنبية قد لا يتماشى في بيئة عربية يغلب فيها الطابع القبلي والعشائري والاطياف الدينية.

5. قائمة المراجع:

- ادريس لكريني. (14 01, 2008). النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية. تاريخ الاسترداد 03 03, 2023، من <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611>
- Giovanni Busino. (1998). *Alger: Casbah élitismes élités et*. Edition.
- Hawtborn, A. (2004). Political reform in the Arab world: A new ferment? *Carnegie papers*, 11.
- امينة علاق. (2017). نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم والاشكاليات والأدوار. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (28).
- باهي سمير. (2018). اطروحة دكتوراه. الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية: دراسة لنموذجي تونس وليبيا. باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة 01.
- بوتومور توماس. (1988). النخبة والمجتمع. (جورج حجا، المترجمون) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- حيدر علي حسين، دورين بن يامين هرمز. (2015). انواع النخب في المجتمع: الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة. مجلة جامعة كربلاء، 03.
- سامية بابوري. (2017). دور النخبة السياسية في الإصلاحات السياسية في تركيا. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، 10.
- عبد الله بلقزيز. (1998). أسئلة الفكر العربي المعاصر. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الايوبية.
- عبد الهادي خلف. (ديسمبر 2008). حصيلة عشر سنوات من محاولة الاصلاح السياسي في البحرين. اوراق المتابعة السياسية، 04.
- عبد الوهاب كيالي. (1985). موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- علي أسعد وطفة. (2015). في مفهوم النخبة: مقارنة بنائية. مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية .
- مارينا اوتاي ميشيل. (2007). الأنظمة الحاكمة ومأزق الملك في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي. واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
- مارينا اوتاي ميشيل دل. (2007). الأنظمة الحاكمة ومأزق الملك في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي. واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
- محمد عابد الجابري. (2001). في نقد الحاجة الى الإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد يوسف الحافي، ادهم عدنان طويل. (ديسمبر 2017). دور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث (02).
- محمود الطاهر. (25 04, 2019). الأحزاب السياسية في اليمن وابرز تحالفاتها في إعادة بناء الدولة. تاريخ الاسترداد 03, 12, 2023، من <https://www.noonpost.com/content/27503>
- هبة علي حسين. (2018). دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي: العراق نموذجا. مجلة حمورابي، 05.